

تقارير ندوات قرطبة

تقرير ورشة عمل الدين والسياسة من خلال السياق التونسي

تونس، 3 مارس 2017

تحرير | صلاح الدين الجورشي



مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE



© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2017

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير ورشة عمل الدين والسياسة من خلال السياق التونسي

تونس، 3 مارس 2017

تحرير: صلاح الدين الجورشي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرافان: الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو منتدى الجاحظ أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

منتدى الجاحظ

منبر فكري ثقافي يراهن على أهمية الحوار المحلي والعالمي وعلى المساهمة في دفع اتجاهات التجديد في الفكر لاكتساب وعي تاريخي يضبط إستراتيجيات الأمة في مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها في المعرفة والحرية والديمقراطية والوحدة بما يمكنها من إنجاز التنمية عبر حداثة موصولة بتراثه. منتدى الجاحظ جمعية تونسية غير حكومية حصلت على الترخيص الحكومي بتاريخ 12 جوان 1990 وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 77 في 2 أكتوبر 1990 وصنفت ضمن الجمعيات الثقافية بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23 نوفمبر 1992.

www.jahedforum.org

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: (1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ (2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و(3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

2	مؤسسة قرطبة بجنيف
2	منتدى الجاحظ
2	برنامج شمال أفريقيا
3	المحتويات
4	1. المقدمة
4	2. المبررات الراهنة للاهتمام بالساحة التونسية
5	3. الدين والدولة بعد الاستقلال
6	4. الزيتونيون وعلاقة الدولة بالدين
6	5. الدولة لا يمكن أن تكون عقائدية
7	6. أزمة ثقة متواصلة بين الإسلاميين والعلمانيين
7	7. الاغتيالات والموقف من العنف السياسي
8	8. شروط التعايش
9	9. الحريات وإشكالية العلاقة بالآخر
9	10. مستقبل العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين
10	11. خلاصة وتوصيات

1. المقدمة

كذلك رحب ممثل السفارة السويسرية في تونس بهذه المبادرة وبين دعم الحكومة السويسرية للديمقراطية التونسية الناشئة.

2. المبررات الراهنة للاهتمام بالساحة التونسية

هذا وقد وزعت على المشاركين الورقة التاطيرية التي أعدت كمدخل لوضع هذه الورشة ضمن السياق التونسي. وتمت الإشارة بالخصوص إلى أنه رغم سلسلة الحكومات الائتلافية المتعاقبة التي ضمت بدون استثناء حركة النهضة، ورغم العلاقة الخاصة التي تربط رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي وإن اختلفت مرجعيتهما السياسية، إلا أن الجدل حول إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة لا يزال مستمرا، ولا يزال يعتبر موضوعا راهنا. وهناك مؤشرات عديدة على ذلك:

أولاً: استمرار الخلاف داخل حزب نداء تونس حول مدى مشروعية التحالف مع حركة النهضة، حيث انسحب الكثيرون من هذا الحزب لأسباب متعددة من بينها العلاقة مع حركة النهضة .

ثانياً: وجدت حركة النهضة نفسها مدعوة في مؤتمرها العاشر الذي عقدته خلال السنة الماضية 2016 إلى التأكيد على أنها ليست حركة إسلامية بالمعنى الديني وإنما حزب يؤمن بما أطلقت عليه " الإسلام الديمقراطي " مقارنة بالأحزاب المسيحية الديمقراطية، كما أشار رئيسها إلى كون حركته لم تعد تنتمي إلى الإسلام السياسي. وقد أحدث ذلك جدلا واسعا في صفوف النخب، حيث رأى فيه البعض خطوة جديدة تقطعها حركة النهضة نحو الحسم في الفصل بين الديني والسياسي، في حين اعتبره آخرون مجرد تكتيك ومناورة لمغالطة الرأي العام وكسب تعاطف الدول الغربية.

ثالثاً: استمرار الاشتباك والقطيعة بين الجبهة الشعبية من جهة وحركة النهضة من جهة أخرى. ورغم أن قادة حزب النهضة قد أكدوا في مناسبات عديدة استعدادهم لمدايهم نحو الجبهة الشعبية إلا أن المسؤولين عن الجبهة الشعبية لا يزالون يعتبرون أن حركة النهضة هي المسؤولة عن الاغتيالات السياسية التي حصلت في البلاد وخاصة اغتيال شكري بالعيد ومحمد البراهمي.

نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف بالتعاون مع مكتب الدين والسياسة والخلاف بوزارة الخارجية السويسرية، ومنتدى الجاحظ ورشة عمل في تونس بتاريخ 3 مارس 2017 تحت عنوان "الدين والسياسة من خلال السياق التونسي"¹. انعقاد الورشة كان بناء على توصيات الخبراء والفاعلين السياسيين التونسيين الذين شاركوا في سلسلة ورشات تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام، والتي عقدت في مارس 2016 بإسطنبول، وسبتمبر 2016 بالدوحة. تمثلت أهداف ورشة العمل هذه في تحليل علاقة العنف السياسي بالدين في تونس بغرض تحديد جذور الخلاف الذي يغذي التوترات، وذلك املا في إرساء توافق حول قواد للعمل السياسي تعزز الانتقال الديمقراطي بتونس. وقد شارك في هذه الورشة اثنان وعشرون مشاركا بعضهم مستقلون والبقية ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة في مرجعياتها الأيديولوجية، بما في ذلك ممثلون متناقضون فكريا وسياسيا حيث حظر قيادات من اليساري الراديكالي مقابل كوادر مثلت الإسلاميين بأطيافهم، إلى جانب شخصيات قيادية لبرالية واخرى ذات التوجه القومي الناصري.

ذكر ممثل مؤسسة قرطبة بجنيف عند افتتاح الورشة بأهدافها المتمحورة حول دعم الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال تيسير التواصل بين العلمانيين والإسلاميين. واستعرض في هذا السياق مجمل المبادرات التي قامت بها مؤسسة قرطبة بالتعاون مع وزارة الخارجية السويسرية. من جهته رحب رئيس منتدى الجاحظ بالمشاركين في هذه الورشة، وأبرز بالخصوص أهمية الشراكة مع مؤسسة قرطبة بجنيف، مؤكدا على أن المنتدى حريص على تجاوز حالة الاستقطاب التي لا تزال تخيم على الأجواء السياسية والثقافية في تونس، مبينا أن المرحلة الحالية تقتضي تشجيع جميع الأطراف على القيام بمراجعات جدية وضرورية بهدف خلق مناخ مساعد على تأسيس ديمقراطية صلبة وقوية.

والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. وتتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: (1) التخفيف من حدة التوترات الإسلامية-العلمانية؛ (2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و(3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

¹ تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة جنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة

كما يعلنون بكونهم لا يتقنون في نوايا الحركة وفي خطابها السياسي، ويختلفون معها على جميع الأصعدة والمستويات.

رابعاً: تم مؤخراً قطع خطوات واسعة في اتجاه تشكيل جبهة سياسية عريضة تضم أحزاباً وشخصيات. وتهدف هذه الجبهة إلى تحقيق ما سمي بالتوازن السياسي في البلاد، وذلك بعد استفحال الأزمة داخل حزب نداء تونس. هذه الجبهة اعتبرت حركة النهضة موجهة ضدها، وتهدف إلى محاولة عزلها، وبالتالي العودة إلى مربع الاستقطاب الثنائي.

في هذا السياق، تأتي أهمية إطلاق حوار يجمع أهم الفاعلين السياسيين في تونس حول المسائل التالية:

- مدى حصول تطور فكري وسياسي من شأنه أن يجعل النخب التونسية قادرة على التعايش وحماية الانتقال الديمقراطي.
- هل يمكن القول بأن إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي قد حسمت نهائياً وتاريخياً، أم أن ما حصل إلى حد الآن لم يتجاوز عتبة التكتيك وربح الوقت في انتظار تغيير موازين القوى لصالح هذا الطرف أو ذاك؟
- هل توجد مؤشرات كافية للاعتقاد بأن المسار الانتقالي في تونس لن تؤثر فيه الخلافات الأيديولوجية المستمرة حول علاقة الدين بالدولة؟
- هل حسمت حركة النهضة أمرها بشكل نهائي في مسألة الإسلام السياسي، وقررت عن وعي وبدون رجعة الدفاع عن الديمقراطية والتمسك بالدولة المدنية واعتبارها اختياراً استراتيجياً ودائماً؟
- لماذا يستمر الجدل والصراع بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس حول طبيعة العمل السياسي ومدنية الدولة؟ ما هي خفايا هذا النزاع الذي كلما حصل تقدم في اتجاه التخفيف من حدته إلا وعاد من جديد ليثير المشاعر ويغذي المخاوف ويتحول إلى عقبة في طريق البناء المشترك؟
- هل أن أصوات بقية مكونات ساحة الإسلام السياسي مثل حزب التحرير والأوساط السلفية يختلف تشكيلاتها يمكن أن تؤثر بشكل جدي على الأوضاع العامة في لبلاد، وتصبح عائقاً هيكلياً من شأنه أن يؤدي إلى إجهاد أي تقارب حقيقي ودائم بين الإسلاميين والعلمانيين؟
- هل يمكن تذليل الخلافات القائمة بين الإسلاميين الناشطين في الحقل السياسي وبين مختلف الأحزاب العلمانية بما في ذلك حزب الجبهة الشعبية اليسارية من

أجل التحكم في الصراع السياسي وإبقائه محكوماً بقواعد اللعبة الديمقراطية؟ لماذا؟ وكيف؟

- هل يمكن اختزال الخلاف بين الإسلاميين والجبهة اليسارية في مسألة العلاقة بين الديني والسياسي أم أن الخلاف يتسع ليشمل بالخصوص تباين الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية؟

3. الدين والدولة بعد الاستقلال

تناول المحور الأول "علاقة الدين والسياسة في دولة الاستقلال". وكان الهدف من هذا المحور هو وضع الإشكال في سياقه التاريخي، والذي كان حاضراً بقوة منذ أن استقلت تونس وتم الشروع في بناء الدولة وصياغة دستور 1957. وكان يومها يوجد طرفان رئيسيان في البلاد. أولهما التيار الذي يقف وراء شخصية الحبيب بورقيبة في مقابل التيار الزيتوني بمختلف تلويناته. ورغم دوره التاريخي، إلا أن بورقيبة لا يزال يعتبر في تونس اليوم موضوعاً إشكالياً بسبب اختياراته ومواقفه التي يستمر الخلاف بين التونسيين حول تقييمها والحكم عليها سلباً أو إيجاباً، وخاصة تلك المتعلقة بعلاقة الدولة بالإسلام وموقع الدين في المجتمع.

في المداخلة الأولى التي قام بها أحد المدافعين عن البورقيبية، أكد على كونه لا يرى "أي مبرر لارتباط الدين بالسياسة"، لأن "الاستناد على الدين يهدد للاستبداد المطلق". ولهذا السبب اعتبر أن "الإسلام السياسي يعمل على فرض نفسه مهما كانت طبيعة النظام السياسي القائم". وبناء عليه أكد اعتقاده بأن "الإصلاحات الجذرية التي تم القيام بها في مطلع الاستقلال كانت ضرورية". كما رأى أن عدم الترخيص لأي حزب ديني هو "قرار وجيه وجيد". فالدين من وجهة نظره "شأن شخصي" وأن الحزب الديني "غير معني بالمسألة الديمقراطية". لكنه في المقابل اعتبر أنه "لا شيء يبرر قمع الإسلاميين"، وذكر أن الاعتراف بحركة النهضة كان مشروطاً بقبولها للديمقراطية والتخلي عن الشريعة. ورغم وجود حزب النهضة في البلاد وفي السلطة، إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن "حظوظ الديمقراطية في تونس قوية" ولكن "المسعى الديمقراطي لا يزال هشاً ومهدداً"، مؤكداً بالخصوص على أهمية دور حركة النهضة في نجاح هذا المسار أو في إجهاده. وهو ما يقتضي بناء الثقة بين الإسلاميين والعلمانيين. وفي هذا السياق أشاد بما وصفه بـ "تجديد هوية حركة النهضة" على إثر مؤتمرها الأخير، لكنه يبقى أمر يتطلب إضفاء المصداقية على هذه التحولات التي تم الإعلان عنها، وإلى أي مدى قبلت قواعد الحركة بتلك المتغيرات. كما دعا الحركة إلى توضيح موقفها مما سماها بـ "العصابات الإرهابية"، وكيف سيكون دور الحركة في حال

انتصارها في الانتخابات البلدية القادمة، وهي الانتخابات التي تثير حاليا مخاوف كثيرة في تونس.

4. الزيتونيون وعلاقة الدولة بالدين

في مقابل هذا الطرح، تناولت المداخلة الثانية مواقف الزيتونيين من إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي خلال مرحلة بناء دولة الاستقلال. وتمت الإشارة إلى أنه لم يسجل تعامل موضوعي مع المؤسسة الدينية في تونس طيلة المرحلة الماضية، مع الإشارة إلى أن المؤسسة لم تكن تضم كتلة متجانسة، وإنما كانت تشقها خلافات واضحة بين مكوناتها ورموزها. ويعتقد صاحب الورقة أن دولة الاستقلال اتخذت من اللائكية على النمط الفرنسي نموذجا لها دون أن تعلن عن ذلك بوضوح، حيث اعتقدت النخبة الملتفة حول الحزب الدستوري الحاكم بأن مهمتها الرئيسية تتمثل في إعادة هندسة المجتمع التونسي دون مشاورته. وكان بورقيبة يردد بأن التونسيين كانوا في ذلك الوقت غبارا من الأفراد، وأن الدولة التي أقامها حسب اعتقاده هي التي حولتهم إلى أمة. وهي نظرة فوقية أنتجت حسب اعتقاد المحاضر " دولة تسلطية".

تم استعراض مسيرة المؤسسة الدينية في تونس، وذلك منذ أن كانت متحكمة في تنظيم المجتمع خلال القرن السابع عشر إلى أن تراجع دورها ووزنها بسبب هيمنة التقليد على مناهجها، وهو ما جعل بعض القيادات الزيتونية في المرحلة الأخيرة من تاريخ المؤسسة الدينية تصبح قابلة للانخراط في الدولة الجديدة، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك عندما تماهت مع السلطة السياسية الحاكمة بقيادة بورقيبة، هذه القيادة التي تعاملت مع الحداثة بمنهج التقليد وليس بأسلوب الابتكار، حسب اعتقاد صاحب الورقة.

إلا أن بعض المشاركين نبهوا إلى ضرورة التمييز بين اللائكية على الطريقة الفرنسية وبين العلمانية، ونفوا أن تكون دولة الاستقلال دولة لائكية لأنها لم تفصل بين الدين والدولة، وإنما وظفت الدين لصالح مشروع الدولة وهيمنتها. وبالتالي لا يكمن الإشكال في الفصل بين المجالين الديني والسياسي وإنما المطلوب هو التمييز بينهما، كما حصل في الدول الأنجلو سكسونية. وإذا كانت العلمنة مسارا ثقافيا فإن اللائكية قرار سياسي. وهو ما جعل بعض المشاركين يؤكدون على أن التونسيين اليوم يجدون أنفسهم أمام البحث عن خيار ثالث يتجاوز ثنائية الديني واللائكي. وشدد البعض على الطابع الاستبدادي للرئيس بورقيبة، واتهموه بكونه اعتمد على أجهزة الدولة لمواجهة خصومهم والعمل على إسكاتهم وتهميشهم .

كما تساءل آخرون اسلاميون حول ما إذا كانت المرجعية الدينية لأي حزب من شأنها أن تؤدي بالضرورة إلى الاستبداد. وأضافوا أن ذلك قد يحصل إذا ادعى أصحاب هذا الحزب احتكارهم للدين وادعاءهم الشمولية. وهو ما لا ينطبق على حركة النهضة حسب اعتقاد هؤلاء لكونها " تدين ممارسة العنف باسم الإسلام، وهي تفعل ذلك من منطلق الدين نفسه ". فيما تساءلت إحدى المشاركات في الورشة: هل يمكن عمليا تحقيق الفصل الكامل بين الديني والسياسي؟ معتبرة بأن الفعل الديني هو قاسم مشترك بين الجميع.

5. الدولة لا يمكن أن تكون عقائدية

في المداخلة الثالثة، تم الانطلاق من أن مقولة " الدولة الإسلامية " تسمية جديدة من حيث الشكل، لكن التاريخ يؤكد وجودها من حيث المضمون. أما في العصر الحديث فالدولة اعتبارية لا يجوز إضفاء بعد عقائدي عليها. في حين أن رسالة الدين واحدة هي إضفاء المعنى على الوجود والحياة، فإذا أضيفت إليه مهمة أخرى وهي تنظيم المجتمع وهو ما حاول الفقهاء القيام به، وجاءت الحركات الإسلامية لتدافع عنه، فإن ذلك سيكون على حساب الدين ورسالته الأصلية. وهو ما أدى إلى ما وصفه أحد الباحثين الذين شاركوا في فعاليات الورشة بعبارة "التميق"، ويقصد بذلك شكلا من أشكال التلفيق الفكري والتشريعي. وهو ما ينطبق حسب رأيه على أدبيات حركة النهضة .

لقد دفع النقاش حول هذه المسألة إلى اعتبار أن دولة الاستقلال لم تكن معادية للدين، ولم يكن لها الحيز الزمني الكافي لتعميق الحداثة، وإن كانت أسست لذلك من خلال مجمل الاختيارات التي دافعت عنها. وهو رأي لا يشاطره عموم الإسلاميين الذين يعتقدون بأن المرحلة الأولى التي تلت استقلال البلاد وفرت مناخا عاما غير عادي بسبب معالجة بورقيبة للمسألة الدينية بأسلوب وصفوه بالصدامي . كما انقسمت الآراء حول ما قال بأن دولة الاستقلال قد ألغت المؤسسة الزيتونية وبين قائل بأنها طورتها. لكن المؤكد أن ما حصل في تلك المرحلة كان شكلا من أشكال استتباع المؤسسة الدينية، وهو ما فوت فرصة تطوير الثقافة الوطنية من داخلها. المسألة الثانية التي حصلها أيضا حولها خلاف تتعلق بتقييم الأداء السياسي لبورقيبة في المجال الديني، حيث اعتبره أنصاره مواقف شجاعة وجرأة في الاجتهاد، في حين رأى فيه ناقدون مواقف بعيدة عن الاجتهاد، بقدر ما كانت جزء من مشروع استتباعي يقوم على احتكار كامل المشهد التونسي، مذكرين بقوله "أنا الدولة".

6. أزمة ثقة متواصلة بين الإسلاميين والعلمانيين

تخيم على العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين في تونس أزمة ثقة لا تزال متواصلة، خاصة بين حركة النهضة والتيار الغالب داخل أوساط اليسار عموماً والجهة الشعبية عموماً. هؤلاء يقرون بأن حركة النهضة لها خطاب جديد مختلف عما كانت تتبناه سابقاً، ومختلف كذلك عن عموم الحركات الإسلامية في المنطقة، لكنهم في الآن نفسه يشككون في مصداقية هذا الخطاب. ويضعون عدة شروط مسبقة حتى تصبح العلاقة بين الطرفين عادية وبعيدة عن دائرة الصراع المستمر مثلما هو الحال الآن.

وتتمثل هذه الشروط الخمسة التي تم تحديدها بوضوح خلال أعمال الورشة من قبل اليسار الراديكالي فيما يلي:

1. نقد المرجعية الأيديولوجية لحركة النهضة التي لا تزال شمولية.
2. فك الارتباط نهائياً بحركة الإخوان المسلمين.
3. تقييم تجاربها بشكل علني، وخاصة تجربتها في الحكم خلال مرحلة ما بعد الثورة.
4. الإقرار بمسؤوليتها السياسية والأخلاقية على الاغتيالات السياسية التي حصلت خلال توليها السلطة في عهد الترويكا، والتي ذهب ضحيتها كل من قائدي الجهة الشعبية شكري بلعيد ومحمد البراهمي.
5. الفصل الحقيقي بين الدعوي والسياسي.

رداً على ذلك أكد المشاركون المسلمون على ما وصفوه بانعطاف المؤتمر العاشر لحركة النهضة، والذي تبنا فيه ما دافع عنه من قبل الإسلاميون التقدميون الذين غادروا صفوف الحركة منذ وقت مبكر، وأعلنوا عن قيام النهضويين بمراجعات فكرية واسعة، وأعتبروا حركة النهضة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الديمقراطية التونسية. وأكدوا على أن تجربتها في الحكم ومشاركتها في صياغة دستور 2014 كان لهم تأثير واضح على الأوضاع الداخلية للحزب مما وفر الاستعداد الضروري لقبول تلك المراجعات. وفي مقدمتها التحول من مرجعية العقيدة على مرجعية المقاصد، ومن الحركة الشاملة إلى الحزب المتخصص، ومن تنظيم احتجاجي إلى حزب مشارك وإلى قوة اقتراح، وهو ما أخرج حزب النهضة من دائرة الحزب الأيديولوجي وجعل منها حزبا ديمقراطياً ذا مرجعية إسلامية. كذلك انفتاح الحركة على تجارب ديمقراطية في الغرب، ووجود إقرار بأن تطور الخطاب يرجع إلى إكراهات الحكم مع وتوفر قابلية داخل الحركة للقيام بهذه المراجعات.

تجدد الإشارة في أجواء الاختلاف والصراع بين الجبهة الشعبية وحركة النهضة أنه قبل الثورة دافع حزب العمال الشيوعي التونسي - الذي يعتبر من بين أهم مكونات الجبهة - عن حق حركة النهضة في التمتع بالترخيص القانوني لها، كما طالب الحزب أيضاً بإطلاق سراح المساجين الإسلاميين. وهو أمر اعترف به النهضويون، واعتبر بعضهم أن لليسار خصوصاً والحركة الديمقراطية التونسية عموماً شرف الدفاع عن المساجين الإسلامية خلال مرحلة القمع الشديد الذي تعرضوا له، خاصة في عهد الرئيس بن علي. كما صدرت أيضاً بيانات مشتركة بين النهضة والحزب الشيوعي التونسي خلال مرحلة الثمانينات، وهو ما يدل على أن التجربة السياسية التونسية قد شهدت منذ وقت مبكر، وبعد أن تحولت حركة الاتجاه الإسلامي إلى حزب النهضة، صيغة العمل المشترك مع العلمانيين بما في ذلك اليسار. حصل ذلك في داخل تونس وأيضاً في المهجر. أما فيما يتعلق بمرحلة ممارسة الحكم، فقد أقرت حركة النهضة في عدد من وثائقها وتصريحات قادتها بارتكاب أخطاء عديدة بعضها يتعلق بالتوقيت والمنهج، وبعضها يخص الوسائل والخطاب.

من جهتهم ينفي اليساريون عن أنفسهم تهمة الاستئصال، ويعتفون بأن حركة النهضة تحديداً تمكنت من خلال جذورها وخطابها أن تؤسس لجمهور واسع مؤيد لها ولمشروعها.

من بين الأسئلة التي طرحت خلال المناقشات: هل بعد ست سنوات من حصول الثورة توجد إمكانية للتعايش بين الطرفين؟ والسؤال الثاني موجه للمنتسبين إلى حركة النهضة، ويتعلق بالتغير الذي طرأ على خطابها بعد 14 جانفي: هل يعود ذلك إلى كون الحركة مارست الحكم؟ أم لأنها اقتربت من المجتمع التونسي وفهمت طبيعته، خاصة بعد أن خسرت جزءاً هاماً من ناخبها خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية.

7. الاغتيالات والموقف من العنف السياسي

حدث المنعرج الكبير في العلاقة بين الإسلاميين والعلمانية خلال حكم الترويكا. وتمثل ذلك بالخصوص في اغتيال كل من شكري بلعيد ومحمد البراهمي. حصل ذلك بعد صعود الحركة السلفية ممثلة بالخصوص في تنظيم " أنصار الشريعة ". لقد تسبب استعمال العنف في تأزيم الأوضاع وتهديد المسار الانتقالي بالتوقف والانتكاسة. وبما أن هذه الاغتيالات قد حصلت خلال مرحلة حكم النهضة، فقد اتهمها اليسار بالوقوف وراء ظاهرة العنف والاغتيالات.

رؤيتها العقائدية والأيدولوجية وإنما موقفها من المسألة الاجتماعية، حيث يوجد تصنيف سائد في صفوف اليساريين يضع حركة النهضة ضمن اليمين الرأسمالي المنحاز للبورجوازية على حساب الفقراء، وهو ما ينفيه النهضويون الذين يؤكدون على انحيازهم للطبقة الوسطى والفئات الضعيفة، وإن كانت سياساتهم الاقتصادية لم تختلف كثيرا عن بقية حلفائهم في السلطة مثل حزب نداء تونس.

على الصعيد الأيدولوجي تمت الإشارة إلى أن التحدي الفكري والهوياتي الذي يتعرض له بعض الشباب بسبب ما يطالبهم به الفعل الحدائي حين يدعوهم إلى القطع مع جذورهم ممثلا في هذا التراث الضخم والذي لا يزال ينتظر الكثير من الجهود العلمية لمراجعته وتحقيقه وتنقيته من رواسب البيئة التي ولد فيها. هذه الدعوات المتكررة لتجاوز المواقف المحافظة يتم التعامل معها أحيانا بمنطق رد الفعل والانكماش على الذات ومقاومة من يتحولون عند هؤلاء الشباب إلى خصوم وخارجين عن الدين والملة. لا شك في أن الشباب عموما يحتاج إلى ثوابت وإلى قيم تشعره بالأمن النفسي حتى يحقق المصالحة مع ذاته وإحساسه بالحرية وبالثقة التي تساعده على إسكات الشكوك وإثبات الذات.

لكن هل ذلك كاف حتى يقع التشكيك في احتمال التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين. هناك اعتراف لدى الكثيرين بأن الثورة أحدثت رجة في صفوف المجتمع والنخب، وأن إرادة التعايش قد تراجعت عما كانت عليه من قبل خصوصا بين الإسلاميين واليساريين. غير أن من العلمانيين من لا يقر بذلك رغم استمرار أجواء التوتر والاختلاف. ويستند هؤلاء على العمل البرلماني الذي أثبت أن التعايش بين مختلف التيارات بما في ذلك الإسلاميون أمر ممكن، وأن العمل المشترك بين مكونات الطبقة السياسية ليس مستحيلا. وقد بينت نقاشات كثيرة حول بعض مشاريع القوانين أنه في بعض الأحيان يجد الإسلامي نفسه أقرب على اليساري من آخر ينتمي إلى نفس دائرته السياسية، خاصة وأن حركة النهضة في حالة حراك وتطور ملحوظ، لكن الخوف لا يزال قائما من أي حركة تعطي لنفسها صلاحية مصادرة الإسلام واحتكار فهمه، وهو ما يفرض على النهضة أن توضح مواقفها باستمرار من كل المسائل، خاصة تلك التي تتعلق بالحرية والحقوق الفردية. أما على الصعيد السياسي فإن حركة النهضة قد حسمت أمرها عندما تحالفت مع حزب " نداء تونس "، وهو أمر مهم من الناحية السياسية، إلا أنه يخشى أن تضرب الديمقراطية الناشئة في الصميم عندما تغيب المنافسة ويسطر منطق التوافق المصلحي بين الحزبين الكبيرين. وإذا كان هناك من اليساريين من سبق لهم أن قبلوا بالتحالف مع نظام بن علي للتصدي لما وصفوه بـ " خطر الظلمية "، هناك الآن من الإسلاميين داخل حركة النهضة من

يرفض أنصار " النهضة " تحميل حركتهم مسؤولية الاغتيالات، ويرون في هذا التهمة " كلاما سياسيا " خال من الدليل. ويلحون على أن هذا التصعيد ضد " النهضة " كان بسبب نتائج الانتخابات، وهو ما جعل المعركة في مرحلة ما بعد الثورة " معركة أحجام "، وتورط الجميع بدون استثناء في ردود فعل انفعالية. هذا القول أيده جزئيا بعض المشاركين من اليساريين القدامى، فاتهام حركة النهضة باغتيال بلعيد والبراهمي " ناتجة عن اختلال موازين القوى لصالح الإسلاميين " وهو ما جعل البعض يطعن في الديمقراطية ذاتها التي مكنت الإسلاميين من الوصول إلى السلطة. إذ هناك قوى خفية ليس من مصلحتها أن تترسخ الممارسة الديمقراطية التي ستقود حتما إلى مأسسة التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين، ولهذا تعمل هذه القوى على تغذية حالة الاستقطاب الثنائي بين " النهضة " وقوى اليسار. وهو ما يقتضي القيام بعملية تقييم جدي للمسار الانتقالي في تونس، إذ ليس من مصلحة حركة النهضة إنكار مسؤوليتها السياسية على الاغتيالات التي تمت في عهد الترويكا، وإن كانت مهادنة السلفية الجهادية قد بدأت في عهد السبسي عندما كان رئيسا للحكومة، لكنه تواصل فيما بعد مع حكومة الترويكا. وعلى هذا الأساس دعا أحد الاسلاميين المشاركين في الورشة مختلف مكونات الطبقة السياسية إلى التخلص من ثلاث عوائق وهي: الإسلام السياسي، والبورقبيية والمقولات القديمة للعائلة اليسارية .

لم يتعمق النقاش كثيرا حول هذه المسألة خلال الورشة، لكن مسألة العنف كانت حاضرة إلى حد ما. لقد تم التعرض على سبيل المثال لأدبيات بن تيمية، وهو ما جعل البعض يتساءل: لماذا يتخذ جزء من الشباب التونسي، خاصة بعد الثورة، فكر ابن تيمية مرجعا له؟ ومن بين التبريرات التي اعتمدها في محاولة للإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، القول بأن المؤسسة الدينية القائمة حاليا في تونس ليست جاهزة لمواجهة المدرسة الفقهية السلفية التي تبدو قوية و متماسكة وهجومية.

8. شروط التعايش

في المقابل قدمت أيضا قراءات نقدية لتجربة اليسار التونسي الذي لا تزال أمامه فرصة - حسب اعتقاد بعض المشاركين - في أن يتحول إلى قوة حقيقية في البلاد، خاصة إذا حدد بشكل واضح كيف يقرأ الدين وكيف يحدد موقعه في المجتمع التونسي اليوم؟

من بين اليساريين الذين شاركوا في فعاليات الورشة لكنهم على خلاف مع الجبهة الشعبية، أكدوا أن التعايش مع حركة النهضة أمر ممكن، وأقروا بأن تطورا ملحوظا قد حصل بعد ست سنوات من الثورة في خطابها السياسي. لكنهم انتقدوها بشدة ليس في

الديمقراطي وتحكيم الشعب والقانون في التنافس السياسي
لضمان التداول السلمي على السلطة.

9. الحريات وإشكالية العلاقة بالآخر

تناولت الجلسة قبل الأخيرة إشكاليات " الحريات الفردية والعنف السياسي وحقوق النساء " خلال المرحلة الانتقالي، وهي من المسائل الحارقة التي شغلت الطبقة السياسية في تونس إلى جانب النخب والمجتمع المدني طيلة السنوات الست الماضية. ورغم أن دستور 2014 قد حسم مسائل كثيرة، وانحاز بوضوح إلى جانب منظومة حقوق الإنسان العالمية، إلا أن الجدل لا يزال مفتوحا بسبب استمرار التعارض بين نصوص الدستور من جهة والقوانين الموروثة عن الحقبة السابقة من جهة أخرى.

10. مستقبل العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين

في هذا المحور حاول المشاركون أن يتجنبوا رسم لوحة سوداء للمرحلة القادمة. وتركوا الباب مفتوحا أمام إمكانية التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين مع الإقرار بوجود صعوبات فكرية وسياسية. فمن جهة استمر العلمانيون المشاركون بمطالبة حركة النهضة بتوفير مزيد من الضمانات حتى يطمئن الجميع على مستقل المسار الانتقالي في البلاد، مؤكداً بالخصوص على توضيح ما تعنيه حركة النهضة من خلال رفع شعار "الإسلام الديمقراطي". وفي المقابل طالب الإسلاميون من الطرف المقابل أن يحددوا مواقفهم بشكل واضح من موقع الدين في الشأن العام، مؤكداً بالخصوص على أن مصطلح الإسلام السياسي "فضفاض"، وأن حركة النهضة "تجاوزت الشمولية بعد أن قررت التوجه نحو التخصص".

من جهة أخرى عبر الشباب الذين شاركوا في أعمال الورشة عن احتجاجهم على غياب العنصر الشبابي في النقاش السياسي العام في تونس، وطالبوا ب " تحرير المبادرة الشبابية "، وخلق فضاءات حوارية مفتوحة. وأكدوا بالخصوص على ما اعتبروه فشل الأحزاب السياسية داخل المؤسسات وخارجها، وهو ما دفع نحو اللجوء إلى وسائل موازية من شأنها أن تفتح المجال أمام ممارسة الضغط على الجميع لإبلاغ أصوات الشباب والتأثير على صنع القرار.

يعتقدون بأن بقايا حزب التجمع المنحل أقرب إليهم من اليسار المهتم بكونه " استصاليا ". لكن مع ذلك هناك اتفاق ساد أجواء الورشة حول القول بأنه لم يعد ممكنا في تونس اليوم السماح لأي عائلة سياسية رفض الآخر والدعوة إلى حرمانه من حقه في الوجود. إن استقرار تونس اليوم هو "مسؤولية جماعية".

من الثغرات التي تمت الإشارة إليها عدم وجود دراسات معمقة لدى الطرفين العلماني والإسلامي حول شروط التعايش بين التيارين. وقد أشار أحد اليساريين إلى أن مجلة " آفاق " التي كانت لسان حال اليسار الجديد في تونس خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي خلت تماما من أي مقال يتناول علاقة الدولة بالدين، في حين أن المسألة الزراعية حظيت باهتمام واسع. وأضاف هذا الناشط اليساري أن الحداثة " دمرت اليسار " لأنه " ليس كل ما هو قديم رجعي ومنبوذ ". كما أن " البرجوازية لا تعني الحداثة، وأن الرأسمالية قامت على الإحياء وليس القطع ". واستشهد هذا الناشط بتجربة الجزائر في تحقيق المصالحة، وحمل في تونس مسؤولية القطيعة الحاصلة للإسلاميين واليساريين معا، ورغم الحوار الذي فرض نفسه بين التيارين عند صياغة الدستور الجديد، إلا أنه لم يحصل تقدم في العمل على تعميق ثقافة التعايش. لقد كان الدستور إنجازا نوعيا، لكن المشكلة أن المعارك لا تزال متواصلة بسبب تأويل بعض فصول هذا الدستور التوافقي. كما توجد خشية مما يصفها البعض ب " بقايا جيوب الردة في صفوف حركة النهضة ". وفي المقابل هناك اعتقاد في صفوف المتدينين بوجود جزء من العائلة العلمانية الموسعة يعتقد بأن الإسلام عاجز عن التطور، وهي معضلة عقائدية لا تزال تدفع بأصحابها نحو الترويج بأن " الاستثناء الإسلامي " غير ممكن. وهو ما تم التعبير عنه بوجود " مشكلة أنطولوجية ".

من المقترحات التي قدمت في هذا السياق، واعتبرت بمثابة الشروط المساعدة على دعم أرضية التعايش:

1. اعتبار الأساس في التعايش أو التحالف هو الاتفاق أو الاختلاف حول مسألة العدالة الاجتماعية، ومدى الإيمان بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي محور الصراع أو بناء التحالفات.
2. الابتعاد عما يسمى بالسلفية الجهادية، وعدم التقاطع مع تنظيماتها المختلفة، وهو ما يعني إدانة العنف وعدم تبريره والقطع مع الذين يمارسونه ويدعون إلى تبريره.
3. الاتفاق على قواعد لعبة مشتركة يجب احترامها من قبل الجميع، باعتباره الضامن الرئيس لحماية الانتقال

11. خلاصة وتوصيات

أولاً: اتضح من خلال ما تم في الورشة أنه رغم الاحتقان الذي لا يزال يطبع علاقات الإسلاميين والعلمانيين، وخاصة بين اليسار والنهضة، أن الحوار بين الطرفين ممكن وليس مستحيلاً، وهو ما أكدته المشاركة الأولى من نوعه لكل من ممثلين عن حركة النهضة والجهة الشعبية وذلك منذ اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

ثانياً: توجد حاجة ملحة وضرورة للقيام بتقييم جدي ومسؤول للمرحلة السابقة، وذلك بهدف تحديد الأسباب العميقة والفعالية التي أدت إلى إعادة حالة القطيعة والمواجهة بين اليساريين والإسلاميين خلال السنوات الستة من الثورة. وهو ما يتطلب تحلي هذه الأطراف بالشجاعة والاستعداد لتغليب مصلحة البلاد على حساباتها الحزبية.

ثالثاً: ضرورة تقليص حجم الأيدلوجية في سبيل حسن إدارة التنافس السياسي، وهو ما من شأنه أن يعزز من فرص التعايش ووضع قواعد سليمة للتنافس وحماية التداول السلمي على السلطة.

رابعاً: يكتسب البعد الاقتصادي والاجتماعي أهمية خاصة في خلق الأجواء الملائمة للتقارب أو التنافس بين الأحزاب السياسي، وخاصة بين الإسلاميين واليساريين. وهو أكدت نقاشات الورشة. إن تقديم البرامج على المواقف الأيديولوجية من شأنه أن يدفع مختلف الأطراف نحو دعم المشترك وحسن إدارة الصراع السياسي حول ما هو مختلف.

خامساً: رغم أهمية الأبعاد السياسية التي تحدد طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الأحزاب، إلا أن البعد الثقافي لا يزال يحتل أهمية خاصة في التجربة التونسية، خاصة عند معالجة العلاقة بين الديني والسياسي. وهو ما يفرض حضور الجانب الفكري في أي نقاش جدي حول مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس.

سادساً: هناك مصلحة لجميع الأطراف والأحزاب في حماية المسار الانتقالي في تونس. وهو هدف لا يزال يدفع هذه الأطراف إلى مواجهة المخاطر من خلال التنازلات والتوافقات المرورية، إلى جانب التصدي للجهات الداخلية والخارجية التي ليس من مصلحتها أن تتحول تونس إلى دولة ديمقراطية ونامية.

سابعاً: أهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية وفي ضمان تحقيق التعايش في بلد مثل تونس. ولهذا السبب تم التأكيد على أن المراجعات التي يجب القيام بها لن تؤدي إلى نتائج إيجابية وبعيدة المدى إلا بمشاركة فعالة من الشباب بمختلف اتجاهاته ومواقفه.